حقوق الإنسان

عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان (1995-2004)
رقم 4

مبادئ
تدريس حقوق الإنسان

أنشطة عملية للمدارس الابتدائية والثانوية

جنيف، أيار/مايو 2003

مذكرة

ليس في التسميات المستخدمة في هذا المنشور ولا في طريقة عرض مادته ما ينطوي على التعبير عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

*

* *

ويجوز الاستشهاد بالمادة الواردة في هذا المنشور أو إعادة طبعها دون إذن، شريطة الإشارة إلى المصدر وإرسال نسخة من المنشور المتضمن للمادة المعاد طبعها إلى مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان على العنوان التالي: Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights, 1211 Geneva 10, Switzerland.

HR/PUB/DECADE/2003/1

منشورات الأمم المتحدة
رقم المبيع A.03.XIV.3
ISBN 92-1-654003-2

(A) GE.03-42503 311203 060104

تصدير

إن كتيب *"مبادئ تدريس حقوق الإنسان - أنشطة عملية للمدارس الابتدائية والثانوية"* يتحدث عنا نحن كبشر. فهو يتحدث عن عملية تدريس وتعلّم "الكرامة الأصيلة للإنسان وقدْره" وهما اللذان يشكلان "أساس الحرية والعدل والسلام في العالم" (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الديباجة). كما أنه يتحدث عن الحقوق التي تخصنا كافة.

وهذه المادة ليست مجرد دروس تُقدَّم في حجرة الدراسة بل هي دروس للحياة - فهي ذات أهمية مباشرة لحياتنا وتجاربنا اليومية. وبهذا المعنى، فإن تعليم حقوق الإنسان لا يعني تدريس وتعلّم **ما يخص** حقوق الإنسان فحسب، بل إنه أيضاً يعني التدريس والتعلّم **من أجل** حقوق الإنسان: فدوره الجوهري هو تمكين الأفراد من الدفاع عن حقوقهم وحقوق الآخرين. وهذا التمكين يشكل استثماراً هاماً للمستقبل، يهدف إلى إقامة مجتمع عادل تكون فيه جميع حقوق الإنسان لجميع الأشخاص موضع تقدير واحترام.

وهذا الكتيب هو إسهام عملي من جانب مكتبي في عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان (1995-2004)، الذي شُجِّعت أثناءه الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والرابطات المهنية وجميع قطاعات المجتمع المدني والأفراد تشجيعاً خاصاً على إنشاء شراكات وتركيز الجهود من أجل التثقيف في مجال حقوق الإنسان. ويتيح العقد لنا إطاراً مشتركاً عالمياً نستطيع أن نعمل فيه معاً؛ ذلك أن إعمال حقوق الإنسان هو في واقع الأمر مسؤوليتنا المشتركة، ويتوقف تحقيق ذلك كليةً على الإسهام الذي يكون كل منا وجميعنا على استعداد لتقديمه. ويحدوني الأمل في أن يؤدي هذا الكتيب والمبادرات الأخرى المرتكزة عليه بكثير من الأفراد الذين يعملون كمدرسين ومعلمين في جميع أنحاء العالم إلى أن يكونوا دعاة إيجابيين للتغيير.

وأود أن أتوجه بالشكر إلى كل من دعم مكتبي في إعداد هذا الكتيب من أفراد ومنظمات، وخاصة رالف بيتمان الذي وضع الطبعة الأولى في عام 1989؛ ونانسي فلاورز، التي عملت على تنقيح هذه الطبعة وتحديثها؛ ومارغوت براون وفيليسا تيبيتس، وشعبة النهوض بالتعليم الجيد، التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، لتقديم تعليقات واقتراحات مفيدة تستهدف التحسين.

[توقيع]
سيرجيو فييرا دي ميلو
مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

المحتويات

الصفحة

مقدمة: استخدام هذه المبادئ: تدريس حقوق الإنسان..... 1

الفصل الأول: ..... أسس تدريس حقوق الإنسان..... 3

تطور الإطار الخاص بحقوق الإنسان 3
تعزيز حقوق الإنسان..... 5
عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان (1995-2004)..... 6
عملية تعليم حقوق الإنسان في المدارس..... 7
مضمون تعليم حقوق الإنسان 8
التدريس حول حقوق الإنسان ومن أجل هذه الحقوق..... 10
الحقوق والمسؤوليات 10
التدريس والوعظ: الأعمال أكثر إقناعاً من الأقوال 11
التعامل مع القضايا الصعبة 12
الأساليب التربوية لتعليم حقوق الإنسان 12
التقييم..... 16

الفصل الثاني: ..... مواضيع حقوق الإنسان للأطفال في سن ما قبل المدرسة وتلاميذ المرحلة الدنيا من المدارس الابتدائية 17

الثقة والاحترام الاجتماعي 17
حل المنازعات 17
مواجهة التمييز 18
تقدير أوجه التماثل والاختلاف..... 19
تدعيم الثقة واحترام الذات..... 19
بناء الثقة..... 24
وضع قواعد لحجرة الدراسة..... 25
فهم حقوق الإنسان..... 26
عرض حقوق الطفل..... 27

الفصل الثالث: ..... مواضيع لتدريس حقوق الإنسان في المراحل العليا من المدارس الابتدائية وفي المدارس الإعدادية والثانوية..... 31

حماية الحياة، الفرد في المجتمع 31
الحرب والسلم وحقوق الإنسان 33
الحكومة والقانون..... 37
حرية الفكر والوجدان والدين والرأي والتعبير 42

الحق في الخصوصية 43

المحتويات (*تابع*)

الصفحة

حرية الاجتماع والمشاركة في الشؤون العامة..... 44
الرفاه الاقتصادي والثقافي..... 45
التمييز..... 46
1- التمييز بسبب القوالب النمطية..... 47
2- التمييز بسبب اللون أو العرق 48
3- التمييز بسبب وضع الأقليات 49
4- التمييز بسبب نوع الجنس..... 50
5- التمييز بسبب الإعاقة..... 54
الحق في التعليم..... 54
التنمية والبيئة 57
التنمية الاقتصادية والعناصر المتصلة بها 62
قطاع الأعمال وحقوق الإنسان..... 64
لنفهم الأمم المتحدة 65
إقامة مجتمع حريص على حقوق الإنسان..... 67
قياس "درجة حرارة" حقوق الإنسان في مدرستك..... 68

مجرد بداية 70

المرفقات

1- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)..... 73
2- اتفاقية حقوق الطفل..... 79
3- مقدمة موجزة لمصطلحات القانون الدولي لحقوق الإنسان..... 101
4- بعض منظمات مختارة..... 104
4-1 المنظمات التابعة للأمم المتحدة 104
4-2 منظمات أخرى..... 106
4-2-1 على الصعيد الدولي 107
4-2-2 بعض الاتصالات على الصعيد الإقليمي..... 111
5- مختارات أخرى من المراجع الدراسية..... 119
1- مراجع الأمم المتحدة..... 119
2- مراجع أخرى..... 122

مقدمة

استخدام هذه المبادئ: تدريس حقوق الإنسان

تهدف *مبادئ تدريس حقوق الإنسان* إلى أن تكون أداة سهلة الاستعمال لتعليم حقوق الإنسان ومظلة متعددة الألوان تغطي عدداً من المجالات الأساسية في ميدان حقوق الإنسان. فهي تقدم مشورة عملية للمدرسين وغيرهم من المعلمين الذين يريدون إذكاء الوعي بحقوق الإنسان والعمل من أجلها في صفوف تلاميذ المدارس الابتدائية والثانوية، بما في ذلك تقديم اقتراحات لاستحداث أنشطة تعلّم في هذا المجال. ولا يُقصد بهذه المبادئ إلقاء عبء إضافي يُثقل المناهج الدراسية المُثقّلة بالفعل بل يُقصد بها المساعدة في إشراب المواضيع التي تدرس فعلاً في المدارس قضايا حقوق الإنسان.

وقد أُجريت أبحاث كثيرة بشأن الكيفية التي يكوِّن بها الأطفال والنشء أحكامهم أثناء نموّهم. وقد لا يكون بمقدور كل فرد من أفراد الفصل الدراسي أن يستوعب تماماً كل مبدأ من مبادئ حقوق الإنسان: وقد يؤدي حمل التلاميذ على فهم ذلك منذ البداية إلى الحيلولة دون تعبيرهم بأمانة عما يفكرون فيه أو يشعرون به بل قد يؤدي حتى إلى وقف تحقيق المزيد من التقدم في هذا الشأن. ويفترض هذا الكتيب أن جميع أفراد البشر يستفيدون من فرصة استكشاف القضايا المتعلقة بالحقوق، وأنه بحلول سن العاشرة أو نحو ذلك يكون لدى التلاميذ، إذا أُتيحت لهم مثل هذه الفرصة، القدرة على التفكير على نحو متقدٍ وعميق بأبعد مما يُتوقَّع عادة. ولا تتطلب الأنشطة المقترحة إلا توفير قدر ضئيل من المواد الإضافية. وبدلاً من الاعتماد على هذه المواد، فإنها تعتمد على أغنى مورد يكون على جميع المدرسين التعامل معه - أي تلاميذهم وتجاربهم في الحياة اليومية.

ويبسط **الفصل الأول** المفاهيم الرئيسية لحقوق الإنسان وأسس تعليم حقوق الإنسان. وهو يستعرض المحتوى الأساسي لهذا الموضوع ومنهجياته ويتناول بإسهاب الأساليب القائمة على المشاركة.

أما **الفصل الثاني** فهو موجه لمدرسي المدارس الابتدائية، فيقدم اقتراحات تتعلق بتنمية إحساس الأطفال بقدْرهم وبقدْر الآخرين عن طريق مواد تطرح مبادئ الكرامة الإنسانية والمساواة بين البشر من منظور حقوق الإنسان.

أما **الفصل الثالث** فيتضمن عن أنشطة من أجل تلاميذ المراحل العليا من المدارس الابتدائية وتلاميذ المدارس الثانوية الذين يتصفون بطبيعة أكثر تطوراً ويستطيعون تناول القضايا الجارية.

وأما الأنشطة الواردة في **الفصل الثاني** و**الفصل الثالث** فيُقصد بها إعطاء التلاميذ وعياً وفهماً أكثر عمقاً بقضايا حقوق الإنسان في جميع أرجاء العالم وفي حجرة دراستهم ومجتمعهم المحلي. وتهدف هذه الأنشطة إلى حفز التفكير والبحث المستقلين وبناء المهارات اللازمة للعيش

كمواطن نشط في ظل حياة ديمقراطية. ومن المهم أيضاً أن يتمتع التلاميذ بهذه الأنشطة. ويكون من الأفضل التخلي عن النشاط أو وقفه إذا أبدى الطلبة مقاومة كبيرة لـه.

ويُتبع كل نشاط بإشارة مرجعية إلى المواد ذات الصلة من *الإعلان العالمي لحقوق الإنسان* و*اتفاقية حقوق الطفل*، وهما صكان من صكوك الأمم المتحدة معروضان في **الفصل الأول** ومستنسخان في **المرفقين 1 و2** على التوالي. وتهدف هذه الإشارات المرجعية إلى تسليط الأضواء على الأحكام التي تفيد كمصدر إلهام لكل نشاط من الأنشطة؛ بيد أن الأنشطة المذكورة قد لا تعكس بالضرورة كامل نطاق ومدى الحقوق الواردة في الصكين المذكورين آنفاً، كما يعترف بها القانون الدولي. ويحتوى **المرفق 3** على مقدمة موجزة للمصطلحات المستخدمة في هذا الإطار القانوني.

وكتيب *مبادئ تدريس حقوق الإنسان* هو مورد من الموارد الكثيرة المتاحة على نطاق العالم لدعم تعليم حقوق الإنسان لأطفال المدارس. وهو يمكن أن يكون نقطة البداية لإجراء مزيد من البحث والدراسة بشأن هذا الموضوع بقصد استحداث مواد مناسبة ثقافياً على جميع مستويات التدريس، ويمكن استخدامه بالاقتران مع المواد الأخرى التي تستحدثها الجهات الفاعلة المحلية (الوكالات الحكومية، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمنظمات غير الحكومية، وكيانات المجتمع المدني الأخرى) أو لتكملة هذه المواد، ويمكن أن يَرجع إليها أيضاً المدرسون ومن يستخدمونها بوجه عام من أجل الحصول على المساعدة والدعم في عملهم.

وترد في **المرفق 5** قائمة مختارة بموارد أخرى يُستفاد بها في حجرة الدراسة أُنتجت على الصعيدين الدولي والإقليمي؛ كذلك فإن مواد أخرى، من بينها وثائق شتى مذكورة في النص، يمكن الحصول عليها من جملة جهات من بينها المنظمات المذكورة في **المرفق 4** ومكاتبها المحلية.

الفصل الأول

أسس تدريس حقوق الإنسان

يمكن تعريف حقوق الإنسان تعريفاً عاماً بأنها تلك الحقوق المتأصلة في طبيعتنا والتي لا يمكن بدونها أن نعيش كبشر. فحقوق الإنسان والحريات الأساسية تتيح لنا أن نطوّر بشكل كامل وأن نستخدم صفاتنا البشرية وذكاءنا ومواهبنا ووعينا، وأن نلبي احتياجاتنا الروحية وغيرها من الاحتياجات. وتستند هذه الحقوق إلى الطلب المتزايد من جانب البشرية على حياة يُكفَل فيها الاحترام والحماية للكرامة المتأصلة والقيمة الذاتية لكل إنسان. وإنكار حقوق الإنسان والحريات الأساسية ليس فقط مأساة فردية وشخصية بل إنه يخلق أيضاً الأوضاع المسببة للقلاقل الاجتماعية والسياسية ويبذر بذور العنف والنزاع داخل المجتمعات والأمم وفيما بينها.

تطوّر الإطار الخاص بحقوق الإنسان

تَشكَّل تاريخ حقوق الإنسان بفعل جميع الأحداث العالمية الكبرى والكفاح من أجل الكرامة والحرية والمساواة في كل مكان. بيد أن حقوق الإنسان لم تحقق الاعتراف العالمي الرسمي بها في خاتمة المطاف إلا مع إنشاء الأمم المتحدة.

ذلك أن اضطرابات وفظائع الحرب العالمية الثانية والكفاح المتنامي من جانب الأمم المستعمرة من أجل نيل الاستقلال قد دفع بلدان العالم إلى إنشاء محفل يتناول بعض الآثار المترتبة على الحرب ويهدف خاصة إلى منع تكرار وقوع هذه الأحداث المروّعة. وكان هذا المحفل هو الأمم المتحدة.

وعند تأسيس الأمم المتحدة في عام 1945، فإنها أكدت من جديد الإيمان بحقوق الإنسان لجميع الشعوب المشاركة فيها. وذُكرت حقوق الإنسان في الميثاق التأسيسي بوصفها محور اهتمامات شعوب الأمم المتحدة وظلت هكذا دائماً منذ ذلك الحين.

وقد تمثل أحد الإنجازات الرئيسية الأولى للأمم المتحدة المشكلة حديثاً آنئذ في صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[1]، الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 10 كانون الأول/ديسمبر 1948. وما زال هذا الصك القوي يمارس تأثيراً هائلاً على حياة الناس في جميع أرجاء العالم. فقد كانت هذه هي المرة الأولى في التاريخ التي تقوم فيها منظمة دولية باعتماد وثيقة تعتبر ذات قيمة عالمية. كما كانت هي المرة الأولى أيضاً التي عُرضت فيها حقوق الإنسان والحريات الأساسية بمثل هذا التفصيل.

وتمتع الإعلان، عند اعتماده، بتأييد دولي عريض القاعدة. فعلى الرغم من أن الدول الأعضاء الثماني والخمسين التي شكلت الأمم المتحدة في ذلك الوقت كانت تختلف فيما بينها من حيث أيديولوجيتها ونظامها السياسي وخلفياتها الدينية والثقافية ونماذج تنميتها الاجتماعية - الاقتصادية، فإن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان قد مثلَ بياناً مشتركاً بالأهداف والتطلعات التي تتقاسمها - وهي رؤية للعالم كما يود المجتمع الدولي أن يكون عليه.

(1) للاطلاع على النص الكامل وعلى نسخة مبسطة من *الإعلان العالمي لحقوق الإنسان*، انظر **المرفق 1**.

ويسلم الإعلان بأن "الإقرار بما لجميع أعضاء الأسرة البشرية من كرامة أصيلة فيهم ... يشكل أساس الحرية والعدل والسلام في العالم" وأن هذه الكرامة ترتبط بالاعتراف بالحقوق الأساسية التي يتطلع إليها كل فرد من أفراد البشر، ألا وهي الحق في الحياة والحرية والأمن الشخصي؛ والحق في مستوى معيشي مناسب؛ والحق في التماس ملجأ في بلدان أخرى من الاضطهاد والتمتع بهذا الحق؛ والحق في تملك الممتلكات؛ والحق في حرية الرأي والتعبير؛ والحق في التعليم، والحق في حرية الفكر والضمير والدين؛ والحق في عدم التعرض للتعذيب والمعاملة المهينة، وذلك ضمن حقوق أخرى. وهذه هي حقوق أصيلة يتعين أن يتمتع بها جميع سكان القرية العالمية (من النساء والرجال والأطفال وجميع الفئات في المجتمع، سواءً كانت محرومة من المزايا أم لم تكن كذلك) وهي ليست "عطايا" يمكن سحبها أو منعها أو منحها بأهواء كائن من كان أو إرادته.

وقد أكدت إيلينور روزفيلت، التي ترأست لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في سنواتها الأولى على كل من عالمية هذه الحقوق والمسؤولية التي تنطوي عليها، وذلك عندما تساءلت:

وقبل كل شيء، أين تبدأ حقوق الإنسان العالمية؟ إنها تبدأ في الأماكن الصغيرة، قريباً من البيت - وهي أماكن تبلغ من الصغر والقرب حداً لا يمكن معه رؤيتها على أي خريطة من خرائط العالم. ومع ذلك فإنها العالم الخاص بالفرد؛ فهي الحي الذي يعيش فيه؛ والمدرسة أو الكلية التي يدرس فيها؛ والمصنع أو المزرعة أو المكتب الذي يعمل فيه. فهذه هي الأماكن التي يسعى فيها كل رجل وامرأة وطفل إلى تحقيق المساواة في العدالة وتكافؤ الفرص والمساواة في الكرامة بلا تمييز. وما لم يكن لهذه الحقوق معنى في هذه الأماكن، فلن يكون لها معنى في أي مكان آخر. وبدون إجراءات يتخذها المواطنون المهتمون لرفع لوائها بالقرب من بيوتهم، فسنظل نبحث دون جدوى عن التقدم في العالم الأوسع[2].

وبمناسبة الذكرى السنوية الخمسين، في عام 1998، لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان فإن ماري روبنسون، المفوضة السامية لحقوق الإنسان، قد اعتبرت هذا الإعلان إحدى الوثائق التطلعية العظيمة في تاريخنا البشري. فقد أفاد الإعلان كنموذج لكثير من الدساتير الوطنية وأصبح حقاً أكثر جميع الصكوك عالمية فتُرجم إلى عدد من اللغات أكبر منه في حالة أي صك آخر[3].

وكان الإعلان هو المصدر الذي استوحاه عدد كبير من صكوك حقوق الإنسان التي صدرت لاحقاً، والتي تشكل معاً القانون الدولي لحقوق الإنسان[4]. وهذه الصكوك تشمل العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1966) والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

(1966)، وهما معاهدتان ملزمتان قانوناً للدول الأطراف فيهما. ويشكل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدان المذكوران الشرعة الدولية لحقوق الإنسان.

---

(2) Eleanor Roosevelt, "In Our Hands" (ألقيت هذه الخطبة في عام 1958 بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان).

(3) للاطلاع على مزيد من المعلومات عن الإعلان العالمي، بما في ذلك نص هذا الإعلان بأكثر من 350 لغة ولهجة، انظر الموقع http://www/ohchr.org أو يرجى الاتصال بمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان(United Nations High Commissioner for Human Rights) (the Office of.

(4) للاطلاع على مقدمة موجزة لمصطلحات القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك بعض الكلمات المستخدمة في هذا الفصل مثل "معاهدة" و "اتفاقية" و"بروتوكول" و"التصديق"، انظر **المرفق 3**. وللاطلاع على استعراض كامل للصكوك الدولية لحقوق الإنسان، انظر الموقع http://www.ohchr.org أو الاتصال بمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

والحقوق الواردة في الإعلان والعهدين المذكورين قد زيدت إسهاباً في معاهدات أخرى مثل الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (1966)، التي تعلن المعاقبة قانوناً على نشر الأفكار القائمة على التفوق العنصري أو الكراهية العنصرية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (1979)، التي تقضي باتخاذ تدابير للقضاء على التمييز ضد المرأة في مجالات الحياة السياسية والعامة، والتعليم، والعمالة، والصحة، والزواج، والأسرة.

ومما لـه أهمية خاصة لكل من يعمل مع المدارس اتفاقية حقوق الطفل[5]، التي تنص على ضمانات لحقوق الإنسان الخاصة بالطفل. وهذه الاتفاقية، التي اعتمدتها الجمعية العامة في عام 1989، قد صدق عليها عدد من البلدان أكبر منه في حالة أي معاهدة أخرى من معاهدات حقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ضمانها لحماية الأطفال من الضرر والاعتداء ولاشتمالها على حكمٍ خاصٍ لبقائهم ورعايتهم عن طريق القيام مثلاً بتوفير الرعاية الصحية والتعليم والحياة الأسرية، فإنها تمنحهم الحق في المشاركة في المجتمع وفي صنع القرارات التي تعنيهم. وقد اعتُمد في الآونة الأخيرة بروتوكولان للاتفاقية هما، البروتوكول الاختياري المتعلق ببيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي المواد الخليعة والبرتوكول الاختياري المتعلق بإشراك الأطفال في المنازعات المسلحة (2000).

رسم بياني لصكوك الأمم المتحدة الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان

الشرعة الدولية للحقوق الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، 1948	
العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، 1966	العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، 1966

الاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين، 1951	الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، 1966	اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، 1979	اتفاقية القضاء على التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، 1984	اتفاقية حقوق الطفل، 1989

تعزيز حقوق الإنسان

منذ اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أصبحت هذه الحقوق في صميم أعمال الأمم المتحدة. فقد ذكر الأمين العام كوفي أنان في الذكرى السنوية الخمسين لهذا الإعلان، في معرض تأكيده على عالمية حقوق الإنسان، أن حقوق الإنسان لا تمثل بالنسبة لأي بلد وافداً غريباً عليه بل هي تضرب بجذورها في كيان جميع الأمم" وأنه "بدون حقوق الإنسان لن يكتب للسلام أو الرخاء الدوام أبداً".

وفي داخل منظومة الأمم المتحدة، يجري دعم حقوق الإنسان بحشد كبير من الآليات والإجراءات المختلفة: بأفرقة عاملة ولجان؛ وبتقارير ودراسات وبيانات؛ وبمؤتمرات وخطط وبرامج؛ وبتنظيم عقود العمل؛ وبإجراء بحوث وتدريب؛ وبإنشاء صناديق طوعية وصناديق استئمانية؛ وبتقديم مساعدة من أنواع كثيرة على

---

(5) للاطلاع على النص الكامل لاتفاقية حقوق الطفل وعلى عرض ملخَّص لها، انظر **المرفق 2**.

الصُّعُد العالمي والإقليمي والمحلي؛ وباتخاذ تدابير محددة؛ وبإجراء تحقيقات؛ وبعمل كثير من الإجراءات المستحدثة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

كذلك فإن الإجراءات الرامية إلى بناء ثقافة حقوق إنسان تحظى بالدعم من الوكالات المتخصصة والبرامج والصناديق التابعة للأمم المتحدة مثل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة العمل الدولية ، ومنظمة الصحة العالمية، والإدارات المختصة بالأمانة العامة للأمم المتحدة مثل مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. وتقوم هيئات دولية وإقليمية ووطنية أخرى، حكومية وغير حكومية على السواء، بالعمل أيضاً في سبيل تعزيز حقوق الإنسان.

وفي المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، المعقود في فيينا بالنمسا في عام 1993، كرر 171 بلداً إعلان عالمية حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة وترابطها، وأكدت هذه البلدان من جديد التزامها بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان. كذلك فإنها اعتمدت إعلان وبرنامج عمل فيينا،

الذي ينص على "إطار التخطيط والحوار والتعاون" الجديد الرامي إلى تيسير اعتماد نهج كلي بشأن تعزيز حقوق الإنسان وإشراك الجهات الفاعلة على الصُّعُد المحلي والوطني والدولي.

عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان (1995-2004)

إن تعليم حقوق الإنسان لا يشكل أقل هذه الأنشطة الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان. فمنذ اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والجمعية العامة تدعو الدول الأعضاء وجميع قطاعات المجتمع إلى نشر هذه الوثيقة الأساسية وتعليم الناس محتواها. كما أن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان المعقود في عام 1993 قد أكد من جديد أهمية التعليم والتدريب والإعلام العام.

وقامت الجمعية العامة في عام 1994، استجابة للنداء الموجه من المؤتمر العالمي، بإعلان الفترة 1995 إلى 2004 عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان (تعليم حقوق الإنسان). فقد أكدت الجمعية أن التثقيف في مجال حقوق الإنسان ينبغي أن ينطوي على أكثر من مجرد تقديم المعلومات وأن يكون عملية شاملة تستمر مدى الحياة بها يتعلم الناس، على جميع مستويات نموهم وفي جميع شرائح المجتمع، احترام كرامة الآخرين ووسائل وطرق كفالة هذا الاحترام في جميع المجتمعات.

وتنص خطة العمل على وضع تعريف لمفهوم تعليم حقوق الإنسان كما اتفق عليه المجتمع الدولي، أي بالاستناد إلى أحكام الصكوك الدولية لحقوق الإنسان[6].

ووفقاً لتلك الأحكام، يمكن تعريف تعليم حقوق الإنسان على أنه "الجهود المبذولة في مجالات التدريب والنشر والإعلام الرامية إلى إيجاد ثقافة عالمية لحقوق الإنسان عن طريق نقل المعرفة والمهارات وتشكيل المواقف، والموجّهة نحو:

---

(6) بما في ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (المادة 26-2)، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (المادة 13-1)، واتفاقية حقوق الطفل (المادة 29-1)، وإعلان وبرنامج عمل فيينا (الفرع دال - الفقرات 78-82).

(أ) تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية؛

(ب) التنمية الكاملة لشخصية الإنسان وإحساسه بكرامته؛

(ج) النهوض بالتفاهم والتسامح، والمساواة بين الجنسين، والصداقة فيما بين جميع الأمم والشعوب الأصلية والمجموعات العرقية والقومية والإثنية والدينية واللغوية؛

(د) تمكين جميع الأشخاص من أن يشاركوا بصورة فعالة في مجتمع حر؛

(هـ) تدعيم أنشطة الأمم المتحدة الرامية إلى صون السلم"[7].

وتنص خطة عمل العقد على استراتيجية لتعزيز تعليم حقوق الإنسان عن طريق تقييم الاحتياجات وصياغة استراتيجيات فعالة؛ ووضع وتعزيز البرامج والقدرات على الصُعُد الدولي والإقليمي والوطني والمحلي؛ ووضع المواد اللازمة في هذا الشأن على نحو منسق؛ وتقوية دور وسائط الإعلام الجماهيري؛ ونشر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على نطاق العالم.

عملية تعليم حقوق الإنسان في المدارس

يمكن لاستراتيجية وطنية مستدامة (في الأجل الطويل) وشاملة وفعالة لإدراج تعليم حقوق الإنسان في النظم التعليمية أن تشمل إجراءات شتى مثل ما يلي:

- دمج تعليم حقوق الإنسان في التشريعات الوطنية المنظّمة للتعليم في المدارس؛
- تنقيح المناهج الدراسية والكتب المدرسية؛
- تدريب المدرسين قبل الخدمة وأثناء الخدمة بما يشمل التدريب بشأن حقوق الإنسان وبشأن منهجيات تعليم حقوق الإنسان؛
- تنظيم أنشطة خارج إطار المناهج الدراسية، منها ما يرتكز على المدارس ومنها ما يمتد ليصل إلى الأسرة والمجتمع المحلي؛
- تطوير المواد التعليمية؛
- إنشاء شبكات دعم من المدرسين وغيرهم من المهنيين (من جماعات حقوق الإنسان، واتحادات المدرسين، والمنظمات غير الحكومية، والرابطات المهنية) وما إلى ذلك.

والطريقة المحددة التي تحدث بها هذه العملية في كل بلد من البلدان إنما تعتمد على النظم التعليمية المحلية التي تختلف فيما بينها اختلافاً واسعاً، ليس أقلها في مدى السلطة التقديرية التي قد يمارسها المدرسون في تحديد أهدافهم التدريسية وبلوغها. بيد أن المدرس سيكون دائماً هو الشخص الرئيسي في جعل المبادرات الجديدة تؤتي

---

(7) انظر وثيقة الأمم المتحدة A/51/506/Add.1، التذييل، الفقرة 2 - وهي متاحة على الموقع http://www.ohchr.org أو يمكن الحصول عليها بالاتصال بمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

أكلها. ولذلك يتحمل المدرس مسؤولية كبيرة عن نقل رسالة حقوق الإنسان. وقد تتباين الفرص المتاحة للقيام بذلك: إذ يمكن إدراج مواضيع حقوق الإنسان ضمن المواد الدراسية التي تُدرس فعلاً في المدرسة، مثل التاريخ، والتربية المدنية، والآداب، والفنون، والجغرافية، واللغات، والمواضيع العلمية، أو يمكن إفرادها بمقرر مدرسي محدد؛ كما يمكن أيضاً القيام بعملية تعليم حقوق الإنسان عن طريق الأنشطة التعليمية الأقل رسمية داخل المدارس وخارجها مثل الأنشطة التي تمارَس بعد اليوم الدراسي، والأندية، ومنتديات الشباب.

والوضع المثالي هو إدخال ثقافة حقوق الإنسان ضمن صلب المنهج الدراسي بأسره (ومع ذلك فمن الناحية العملية، وخاصة في المستوى الثانوي، فإنه يجري تناولها عادة تناولاً متجزئاً كجزء من المناهج الدراسية المقررة في العلوم الاجتماعية والاقتصادية والدراسات الإنسانية).

وفي حجرة الدراسة، ينبغي تطوير تعليم حقوق الإنسان في ظل إيلاء ما ينبغي من الاهتمام لمرحلة نمو الأطفال وبيئاتهم الاجتماعية والثقافية من أجل جعل مبادئ حقوق الإنسان ذات معنى بالنسبة إليهم. وعلى سبيل المثال، فإن تعليم حقوق الإنسان للأطفال الصغار يمكن أن يؤكد على تنمية احترام الذات والتجاوب الوجداني مع الغير وإيجاد ثقافة حجرة دراسة تدعم مبادئ حقوق الإنسان. وعلى الرغم من أنه بمقدور الأطفال الصغار أن يفهموا المبادئ التي ترتكز عليها الصكوك الأساسية لحقوق الإنسان، فإن المحتوى الأكثر تعقيداً لوثائق حقوق الإنسان قد يكون أنسب للمتعلمين الأكبر سناً ممن لديهم قدرات أكثر تقدماً على تطوير المفاهيم والتفكير التحليلي. ويعكس الجدول التالي مصفوفة تقترح التعريض التدريجي للأطفال لمفاهيم حقوق الإنسان تبعاً لسنهم. وليس القصد من هذا المقترح أن يفرض قواعد في هذا الصدد بل أن يقدم فقط مثالاً قام بتطويره ومناقشته الممارسون لتعليم حقوق الإنسان أثناء اجتماعهم في جنيف في عام 1997.

مضمون تعليم حقوق الإنسان

يحكي لنا تاريخ حقوق الإنسان قصة غنية بالتفاصيل عن الجهود التي بُذلت لتعريف الكرامة الأساسية للكائن البشري وقيمته وأبسط حقوقه الأساسية. وما زالت هذه الجهود مستمرة حتى يومنا هذا. وسيكون على المدرس أن يدرج سرد هذا التاريخ كجزء أساسي من برنامج تدريس حقوق الإنسان، ويمكن جعل هذا السرد أكثر تعقيداً على نحو متدرج كلما نضج التلاميذ. فالكفاح من أجل الحقوق المدنية والسياسية، والحملة الرامية إلى إلغاء الرق، والنضال من أجل العدالة الاقتصادية والاجتماعية، والتوصل إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين لحقوق الإنسان اللذين تلياه، وجميع الاتفاقيات والإعلانات التي تلت ذلك، ولا سيما اتفاقية حقوق الطفل - جميع هذه المواضيع كافة تتيح إطاراً قانونياً ومعيارياً أساسياً.

والمحتوى الأساسي لتعليم حقوق الإنسان في المدارس هو الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية حقوق الطفل. فهذان الصكان، اللذين حظيا بقبول عالمي، كما شُرح أعلاه - ينصان على المبادئ والأفكار التي يمكن بها تقييم الخبرات وبناء ثقافة مدرسية تعلي قيمة حقوق الإنسان. والحقوق التي ينطويان عليها هي حقوق عالمية بمعنى أن من حق جميع أفراد البشر التمتع بها، على قدم المساواة؛ وهي حقوق غير قابلة للتجزئة، بمعنى أنه لا تسلسل هرمي في هذه الحقوق أي أنه لا يمكن اعتبار أي حق من الحقوق "غير أساسي" أو "أقل أهمية" من غيره. وبدلاً من ذلك فإن جميع حقوق الإنسان مترابطة، أي تشكل جزءاً من إطار متكامل. وعلى سبيل المثال فإن حقك في المشاركة في الحكم يتأثر مباشرة بحقك في التعبير عن نفسك وفي تكوين الجمعيات وفي الحصول على تعليم بل وحتى بالحصول على ضروريات الحياة. فكل حق من حقوق الإنسان ضروري وكل منها مترابط مع سائر الحقوق.

تعريف الأطفال بمفاهيم حقوق الإنسان - نهج متدرّج

المستويات	الأهداف	المفاهيم الرئيسية	الممارسات	المشاكل المحددة المتعلقة بحقوق الإنسان	معايير ونظم حقوق الإنسان
مرحلة الطفولة المبكرة					
ما قبل الدراسة والمراحل الأولى من المدرسة الابتدائية سن 3-7 سنوات	* احترام الذات * احترام الوالدين والمدرسة * احترام الآخرين	* الذات * المجتمع المحلي * المسؤولية الشخصية * الإحساس بالواجب	* الانصاف * التعبير عن النفس/الاستماع * التعاون/المشاركة * العمل في إطار مجموعة صغيرة * العمل الفردي * فهم السبب/النتيجة * التجاوب الوجداني * الديمقراطية * حل المنازعات	* العنصرية * التحيّز لنوع الجنس * عدم الإنصاف * إيذاء الناس (من حيث المشاعر أو بدنياً)	* قواعد حجرة الدراسة * الحياة الأسرية * معايير المجتمع المحلي * الإعلان العالمي لحقوق الإنسان * اتفاقية حقوق الطفل
مرحلة الطفولة المتقدمة	**كل ما ذُكر أعلاه إلى جانب:**				
المراحل العليا من المدرسة الابتدائية سن 8 سنوات - 11 سنة	* المشروطية الاجتماعية * المواطنة * التمييز بين الرغبات والاحتياجات والحقوق	* الحقوق الفردية * الحقوق الجماعية * الحرية * المساواة * العدالة * سيادة القانون * الحكومة * الأمن	* تقدير التنوع * الإنصاف * التمييز بين الحقيقة والرأي * أداء خدمات مدرسية أو مجتمعية * المشاركة في الحياة المدنية	* التمييز/التحيّز * الفقر/الجوع * الظلم * مركزية الانتماء الإثني * مركزية الذات * السلبية	* تاريخ حقوق الإنسان * النظم القانونية المحلية والوطنية * التاريخ المحلي والوطني من حيث حقوق الإنسان * اليونسكو، اليونيسيف * المنظمات غير الحكومية
المراهقة	**كل ما ذُكر أعلاه إلى جانب:**				
المرحلة الدنيا من المدارس الثانوية (المرحلة الإعدادية) سن 12-14 سنة	* معرفة حقوق محددة من حقوق الإنسان	* القانون الدولي * السلام العالمي * التنمية العالمية * الاقتصاد السياسي العالمي * البيئة العالمية	* فهم موجهات النظر الأخرى * إيراد أدلة دعماً للأفكار المطروحة * إجراء بحوث/جمع معلومات * تقاسم المعلومات	* الجهل * اللامبالاة * السخرية * القمع السياسي * الاستعمار/الإمبريالية * العولمة الاقتصادية * التردي البيئي	* عهدا الأمم المتحدة الدوليان لحقوق الإنسان * القضاء على العنصرية * القضاء على التحيز لنوع الجنس * مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين * الاتفاقيات الإقليمية لحقوق

					الإنسان
الشباب	**كل ما ذُكر أعلاه إلى جانب:**				
المرحلة العليا من المدارس الثانوية سن 15-17 سنة	* معرفة حقوق الإنسان كمعايير عالمية * إدماج حقوق الإنسان في الوعي والسلوك الشخصيين	* الإدماج/الاستبعاد المعنوي * المسؤولية الأدبية/الإلمام بالقراءة والكتابة	* المشاركة في المنظمات المدنية * الوفاء بالمسؤوليات المدنية * العصيان المدني	* الإبادة الجماعية * التعذيب * جرائم الحرب إلخ.	* اتفاقيات جنيف * الاتفاقيات المتخصصة * المعايير المتطورة لحقوق الإنسان

بيد أنه لا يمكن للوثائق والتاريخ، حتى إذا جرى تدريسهما بأعظم قدر من المهارة والعناية، أن يبعثا وحدهما الحياة في حقوق الإنسان في حجرة الدراسة. كذلك لا يمكن للعمل عن طريق الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أو اتفاقية حقوق الطفل، بتوضيح الأساس المنطقي لكل مادة من المواد، أن يؤدي إلى تعلّم معنى هذه المواد في حياة الناس. فـ "الحقائق" و"الأساسيات"، حتى إذا اختيرت أفضل اختيار، لا تكفي لبناء ثقافة حقوق إنسان. إذ لكي يكون لهذه الوثائق قيمة تتجاوز القيمة الفكرية، ينبغي أن يتناولها التلاميذ من منظور خبرتهم في الحياة الواقعية وأن يتفاعلوا معها من حيث فهمهم هم أنفسهم لمبادئ العدالة والحرية والمساواة.

التدريس *حول* حقوق الإنسان و*من أجل* هذه الحقوق

أوضحت الأبحاث أن بعض تلاميذ المرحلة العليا بالمدارسة الابتدائية وتلاميذ المدارس الثانوية يعانون أحياناً من إحساس بعدم الثقة يحد من قدرتهم على التجاوب الاجتماعي مع الآخرين. فمن الصعب أن تهتم بحقوق شخص آخر إذا لم تكن تتوقع أن تحصل أنت على أي منها. وعندما تكون الحالة هكذا، فإن تدريس حقوق الإنسان قد يتطلب الرجوع إلى البداية وتدريس الثقة والتسامح أولاً، على النحو المقترح في الفصل الثاني من هذا الكتيب. ويمكن استخدام تمارين الثقة، الواردة في الفصل نفسه، مع أي مجموعة من المجموعات فتساعد بذلك على إيجاد جو طيب في حجرة الدراسة، وهو أمر يتسم بأهمية حاسمة فيما يتعلق بتعليم حقوق الإنسان. ويمكن تكرار هذه الأنشطة (مع تغيير ما يكون من المناسب تغييره) لإشراك التلاميذ في أنشطة تتطلب التعاون الجماعي. كما أن هذه الأنشطة يمكن أن تدعم القدرة البشرية على التعاطف، وهي قدرة ضعيفة ومشروطة ولكنها مع ذلك حقيقية، وتؤكد حقيقة أنه لا أحد أعلى من غيره أو أدنى من غيره ككائن بشري.

والأمر الوارد فعلاً بصورة ضمنية هو فكرة - وهي فكرة محورية لهذا الكتيب - أن التدريس *حول* حقوق الإنسان ليس كافياً. بل لا بد أن يريد المدرس البدء في التدريس *من أجل* حقوق الإنسان، وألا ينتهي من ذلك أبداً. ولهذا السبب، فإن أكبر جزء من هذا النص يتألف من أنشطة. فهذه الأنشطة تهيئ للطلبة والمدرسين فرصاً تسمح أولاً ببحث العناصر الأساسية التي تشكل حقوق الإنسان - أي الحياة والعدالة والحرية والمساواة والطابع الهدام للحرمان والمعاناة والألم - ثم تسمح باستخدامها لتطبيق ما يفكرون فيه ويشعرون به حقاً حول طائفة واسعة من قضايا العالم الحقيقية.

فتركيز تعليم حقوق الإنسان ينصب ليس فقط في اتجاه الخارج على قضايا وأحداث خارجية ولكن أيضاً في اتجاه الداخل على قيم ومواقف وتصرفات شخصية. ولكي يؤثر تعليم حقوق الإنسان على السلوك ويوحي بإحساس بالمسؤولية عن حقوق الإنسان، فإنه يستخدم منهجيات قائمة على المشاركة تؤكد على البحث والتحليل المستقلين وعلى التفكير النقدي.

الحقوق والمسؤوليات

لكي يكتب البقاء للمبادئ الأساسية لثقافة حقوق الإنسان، يجب أن يظل الناس يرون جدوى في الدفاع عنها: "أنا لي حق في هذا الأمر. إنه ليس مجرد ما أريده أو أحتاج إليه. إنه حقي. وتوجد مسؤولية يتعين النهوض بها". ولكن الحقوق لا تنهض إلا على الأسباب التي تدعو إلى قيامها، ويجب أن تكون هذه الأسباب قوية. وما لم تسنح للناس الفرصة لبيان هذه الأسباب بأنفسهم - وهل من مكان أفضل لهذا الغرض من المدرسة؟ - فإنهم لن يطالبوا بحقوقهم عند حجب هذه الحقوق أو اغتصابها، ولن يشعروا بالمسؤولية عن الدفاع عن حقوق الآخرين. ولا بد أن ندرك بأنفسنا لماذا تتسم الحقوق بمثل هذه الأهمية، لأن هذا بدوره يدعم الإحساس بالمسؤولية.

ومن الممكن بطبيعة الحال السير في الاتجاه الآخر: أي تدريس حقوق الإنسان من حيث المسؤوليات والالتزامات أولاً. ولكن هنا، يكون على المدرسين أن يفعلوا ما هو أكثر من مجرد إبلاغ التلاميذ بما ينبغي أن يفعلوه. فلكي يبعثوا الحياة في هذه الأفكار، يكون عليهم أن يهيئوا الفرص التي تسمح للتلاميذ بأن يفهموا ويتقبلوا حقاً هذه المسؤوليات الاجتماعية. عندئذ ستكون لدى المدرسين والتلاميذ المبادئ والمهارات المطلوبة لحل ما لا مندوحة عن أن ينشأ - وعندما ينشأ - من تنازع في المسؤوليات أو الالتزامات أو الحقوق.

وينبغي الترحيب بنقاط التنازع هذه لأنها يمكن أيضاً أن تتيح فرصاً مفيدة للتبصر في هذا الصدد. فهي تُضفي الحيوية والأهمية على تدريس حقوق الإنسان. ويتيح التنازع نوعاً من فرص التعلم يشجع التلاميذ على مواجهة التناقضات بطريقة إبداعية، بلا خوف، وعلى البحث عن طرقهم الخاصة لحل هذه التناقضات.

التدريس والوعظ: الأعمال أكثر إقناعاً من الأقوال

إن كون الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية حقوق الطفل صكين نافذين ومنطبقين على نطاق العالم تقريباً هو أمر في غاية الأهمية للمدرسين. فبترويج المعايير العالمية لحقوق الإنسان، يستطيع المدرس أن يقول بأمانة إنه لا يقوم بالوعظ. بيد أن المدرسين يواجهون تحدياً ثانياً هو: أن يدّرسوا بطريقة تكون فيها حقوق الإنسان موضع احترام في حجرة الدراسة وفي البيئة المدرسية نفسها. ولكي يكون للتعلم فائدة عملية، يحتاج التلاميذ ليس فقط إلى أن يتعلموا عن حقوق الإنسان بل أن يتعلموا في بيئة تشكل نموذجاً لهذه الحقوق.

وهذا يعني تجنب أي نفاق. فالنفاق في أبسط معانيه يعني الحالات التي يكون فيها ما يدّرسه المدرس متعارضاً بوضوح مع الطريقة التي يدّرسه بها. من ذلك مثلاً أن يقول: "سنتحدث اليوم عن حرية التعبير - صه يا مَنْ في الصف الخلفي!" وفي هذه الظروف، سيكون أكبر ما يتعلمه التلاميذ هو عن السلطة، أما ما يتعلمونه عن حقوق الإنسان فسيكون أقل بكثير. ولما كان التلاميذ يقضون وقتاً طويلاً في دراسة شخصية المدرسين ويستطيعون التوصل إلى فهم جيد لما يؤمن به المدرسون، فإن المدرس الذي يتصرف بطريقة جائرة أو تعسفية لن يكون لـه من التأثير الإيجابي إلا أقل القليل. وكثيراً ما قد تكون الرغبة في إرضاء المدرس السبب في أن يحاول التلاميذ محاكاة الآراء الشخصية للمدرس بدون تفكير مستقل. وقد يكون ذلك، في

البداية على الأقل، سبباً لكي لا يعرب المدرسون عن أفكارهم هم. ويثير النفاق، في أعقد أشكاله، تساؤلات عميقة عن كيفية حماية الكرامة الإنسانية وتعزيزها لكل من المدرسين والتلاميذ في حجرة الدراسة وفي المدرسة وفي المجتمع بوجه عام.

وينبغي أن ترتكز "ثقافة حقوق الإنسان" داخل المدارس وحجرات الدراسة على الاحترام المتبادل بين جميع الجهات الفاعلة المعنية. وتبعاً لذلك، فإن الطريقة التي تجري بها عملية صنع القرارات، وأساليب حل المنازعات وإقرار النظام، والعلاقة داخل كل جهة فاعلة وفيما بين الجهات الفاعلة تشكل جميعاً عوامل رئيسية تسهم في تحقيق ذلك.

ويتعين على المدرسين في خاتمة المطاف أن يستكشفوا الطرق الكفيلة بإشراك ليس فقط التلاميذ ومديري المدارس والسلطات التعليمية والآباء والأمهات في عملية تعليم حقوق الإنسان ولكن أيضاً المجتمع المحلي بأسره. وبهذه الطريقة، يمكن لتدريس حقوق الإنسان أن ينطلق من حجرة الدراسة إلى المجتمع المحلي لصالح الاثنين معاً. ويكون في مقدور جميع المعنيين أن يناقشوا القيم العالمية وعلاقتها بالواقع ويدركوا أن المدارس يمكن أن تشكل جزءاً من الحل المراد للمشاكل الأساسية في مجال حقوق الإنسان.

وفيما يتعلق بالتلاميذ، فإن التفاوض على مجموعة من القواعد والمسؤوليات في حجرة الدراسة هو طريقة مجرَّبة منذ زمن طويل وفي غاية الفعالية كنقطة بداية (انظر النشاط المعنون "*وضع قواعد لحجرة الدراسة*" والوارد في الفصل الثاني). وممارسات التدريس التي تتوافق مع حقوق الإنسان الأساسية تتيح نموذجاً ثابتاً في هذا الصدد. وبهذه الطريقة، فإن مدرس الألعاب الرياضية أو مدرس الرياضيات، على سبيل المثال، يمكن أيضاً أن يدرِّس من أجل حقوق الإنسان.

التعامل مع القضايا الصعبة

تُثار أحياناً مواضيع مثيرة للخلاف وحساسة عندما يبدأ التلاميذ في بحث حقوق الإنسان. وينبغي أن يبقى المدرسون متيقظين باستمرار لمسألة عدم ارتياح التلاميذ وربما اختلافهم مع ما يُقدم. فينبغي أن يسلّم المدرسون بأن حقوق الإنسان تنطوي بالضرورة على أوجه تنازع في القيم وأن التلاميذ سيستفيدون من فهم أوجه التنازع هذه والسعي إلى حلها.

ويَلقى المدرسون أحياناً مقاومة لتعليم حقوق الإنسان على أساس أنها تفرض مبادئ غير نابعة من البلد تتناقض مع القيم والأعراف المحلية وتشكل خطراً عليها. وينبغي للمدرسين الذين يساورهم القلق من حدوث مقاومة من جانب المديرين أن يجتمعوا معهم مسبقاً ويشركوهم معهم في الأهداف والخطط الموضوعة لحجرة الدراسة ويشرحوا لهم إطار حقوق الإنسان الخاص بالأمم المتحدة وما يتصل بذلك من مبادرات تعليمية (مثل عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان). وينبغي تشجيع المديرين على زيارة حجرة الدراسة - فقد يستفيدون هم أنفسهم من تعليم حقوق الإنسان!